

تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر

أ/ كمال رواينية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة باجي مختار - عناية.

المخلص:

Résumé :

La situation de l'Algérie connaît aujourd'hui déjà (avant même d'avoir libéralisé le régime de ses échanges) le déséquilibre le plus grave de ses échanges agricoles parmi tous les pays partenaires méditerranéens, en outre, la faiblesse actuelle de ses capacités d'exportation de produit agricoles ne l'incite pas à rechercher un accès renforcé sur le marché mondial.

Le but de cette étude est d'analyser les effets de la libéralisation du commerce agricole sur la production agricole en Algérie et les mesures à prendre pour résoudre le problème du déficit agricole, qui se résume selon notre avis dans l'amélioration de la productivité du travail agricole et l'augmentation du niveau de soutien à l'agriculture et l'adoption d'une stratégie claire pour l'exportation des produits agricoles.

تعرف وضعية الجزائر - حاليا- وحتى قبل تحرير نظام مبادلاتها الخارجية، نوع من عدم التوازن في ميزان مبادلاتها للمنتجات الزراعية، ويدفع هذا الوضع بالجزائر لعدم التفكير في دخول سريع للسوق الدولية.

ويمكن الهدف من هذه الدراسة في تحليل آثار تحرير التجارة الزراعية على الإنتاج الزراعي في الجزائر والإجراءات المتخذة لحل مشكل العجز الغذائي، والتي تتخلص - حسب وجهة نظرنا- في تحسين الإنتاجية الزراعية، رفع مستوى الدعم للإنتاج الزراعي وتمنى استراتيجية واضحة فيما يخص تصدير الإنتاج الزراعي.

مقدمة

يعتبر موضوع التجارة الزراعية، أحد مواضيع السياسة الاقتصادية التي أولتها الدول الصناعية الغنية أهمية خاصة، من خلال تقديم الدعم للقطاع الزراعي، كذلك الدول السائرة في طريق النمو التي كثيرا ما تعتمد عليها كمورد صادرات رئيسي للحصول على العملة الصعبة اللازمة للنمو الاقتصادي.

وقد اتسمت التجارة الزراعية بكثير من الجدل والنقاش بين المتخصصين حول طبيعة العلاقة التي تربط بين التجارة الزراعية والنظام التجاري العالمي، والأسباب التي جعلت الزراعة تبقى خارج نطاق قواعد الجات لمدة طويلة، إذ يرجع البعض منهم هذه المشكلة إلى العوامل الاقتصادية المتعلقة بخصائص الزراعة مثل عدم استقرار العرض في الأجل القصير، وتدهور الطلب في الأجل الطويل، والقيود الحمائية، وبرامج الدعم والطاقة الفائضة بينما يرجعها البعض الآخر إلى العوامل السياسية التي تتمثل في الهيمنة والأمن والتكامل السياسي للدول المؤثرة في التجارة الزراعية.

وحيث أن معظم الدراسات الاقتصادية أشارت إلى أن الأثر الرئيسي لتحرير التجارة الزراعية يكمن في إحداث تغييرات جوهرية في الأسعار العالمية الرئيسية، وتتأبأت أغلب تلك الدراسات بأنه من المتوقع أن ترتفع الأسعار العالمية لمعظم هذه السلع بنسب مختلفة، فحتما سيجد المزارع نفسه متأثرا بتلك التغييرات سواء بصورة مباشرة من خلال تأثر السعر المحلي بالسعر العالمي، وبصورة غير مباشرة من خلال تأثر القيمة المضافة من الوحدة المنتجة محليا بنظيرتها العالمية.

ولتحقيق هدف الدراسة المتمثل في تحليل الآثار المتوقعة لاتفاق الزراعة على التنمية الزراعية في الجزائر، من حيث المكاسب والخسائر. تم تقسيم الدراسة إلى أربع أجزاء، يشمل الأول منها عرض متطلبات اتفاق الزراعة خلال دورة أورغواي للوقوف على الالتزامات والتسهيلات التي قدمها الاتفاق للدول السائرة في طريق النمو ومنها الجزائر أما الجزء الثاني فيعرض الانعكاسات الايجابية لاتفاق الزراعة على التنمية الزراعية، في حين يتعرض الجزء الثالث لتحليل الآثار السلبية للاتفاق، لنصل إلى الجزء الرابع الذي نقدم من خلاله بعض الحلول الممكنة التي تجعل الزراعة في الجزائر تتكيف مع التغييرات الحادثة على المستوى العالمي.

1 - اتفاق الزراعة : المتطلبات

تمثل السلع الزراعية جانبا هاما من صادرات أغلب الدول السائرة في طريق النمو ومن ثم فإن إخضاع التجارة الدولية في السلع الزراعية لقواعد الجات يعد من أهم الاتفاقات التي تم إبرامها في دورة أورغواي 1993 لكونها أداة فعالة لمساندة الدول السائرة في طريق النمو على تنمية صادراتها من المنتجات الزراعية، إضافة إلى أن الزراعة تعد من أعقد القضايا في الاقتصاد العالمي منذ نشأة الجات سنة 1947 (1).

وينص اتفاق الزراعة على التزام الدول الأعضاء بتخفيض تعريفاتها الجمركية بنسب تبلغ 37% من مستوياتها في الفترة (1986-1988)، وتخفيض إجمالي الدعم الممنوح لمنتجات السلع الزراعية بنسبة 20% من متوسطي قيمة الدعم لنفس الفترة، كما تلتزم الدول الأعضاء بتخفيض الدعم المقدم مباشرة للصادرات المدعمة بحوالي 21% وذلك على أساس متوسط الفترة (1986-1990)، ولقد أعطى الاتفاق للدول الأقل نموا (2) امتيازات خاصة تمثلت في:

أ- السماح للدول السائرة في طريق النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال النفاذ للأسواق - الدعم الداخلي-، دعم الصادرات على مدى عشر سنوات بدلا من ستة سنوات التي تلتزم بها الدول المتقدمة، كما ينص الاتفاق على تنفيذ هذه الدول للالتزامات الخاصة بالمجالات الثلاثة المذكورة بنسب تقل عن الدول المتقدمة أي 24% لتخفيض قيمة دعم الصادرات و14% لتخفيض كمية الصادرات المدعمة من السلع الزراعية و13.3% لتخفيض الدعم الداخلي للإنتاج الزراعي.

ب- إعفاء الدول السائرة في طريق النمو من التزامات تخفيض الدعم الداخلي إذا لم تتجاوز نسبة الدعم 10% من إجمال قيمة السلع مقابل 5% للدول المتقدمة.

ج- تقديم دعم لصادرات المنتجات الزراعية للبلدان السائرة في طريق النمو - وهو غير مسموح به للدول المتقدمة- يتمثل في دعم تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولي.

وقد تضمن اتفاق الزراعة مادة خاصة بالدول السائرة في طريق النمو المستوردة للمواد الغذائية والتي تعاني من بعض الصعوبات في تمويل وارداتها من السلع الغذائية

أثناء فترة إصلاح تجارة السلع الزراعية (سنة سنوات) يتضمن كيفية مساعدة تلك الدول على مواجهة أية آثار سلبية تترتب على تخفيض الدول المتقدمة للدعم الممنوح لصادراتها من الصادرات الزراعية تتمثل في:

1- ضمان توفير المواد الغذائية الأساسية، بحيث يكفي احتياجات الدول السائرة في طريق النمو في صورة مساعدات غذائية، أو بشكل مبيعات بشروط ميسرة، مع تقديم مساعدات مالية وفنية لتحسين الإنتاجية الزراعية لهذه البلدان والبنية الأساسية الزراعية، والاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية لمواجهة صعوبات تمويل وارداتها من السلع الغذائية .

2- دعم صندوق النقد والبنك الدولي الدول السائرة في طريق النمو المستوردة للغذاء التي تواجه صعوبات قصيرة الأجل نتيجة إصلاح تجارة السلع الزراعية. يتضح مما سبق أن الدول السائرة في طريق النمو تكاد تكون مستثناة تقريبا من الكثير من متطلبات اتفاق الزراعة، حيث سمح لها باستخدام القيود الكمية وغير الكمية (3) عند حدوث اضطراب واضح في ميزان مدفوعاتها أو تتعرض لاختلالات هيكلية كبيرة.

2- اتفاق الزراعة : الآثار الايجابية

ستتعرض الجزائر - باعتبارها جزءا من الدول السائرة في طريق النمو - لعدد من الانعكاسات الايجابية الناجمة عن اتفاق الزراعة (4). ومن تحليل النتائج النهائية لجولة أورغواي بالنسبة لاتفاق الزراعة يمكن حصر هذه الآثار في النقاط التالية:

أ- النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة

من الأهداف الرئيسية لتحرير التجارة الزراعية، رفع كافة القيود التي كانت تعيق دخول المنتجات إلى الأسواق العالمية، ونظرا لانخفاض تكاليف الإنتاج الزراعي بالجزائر، المرتبط بانخفاض أجور اليد العاملة في الزراعة، فبإمكان المنتجات الزراعية للجزائر - خاصة التي تتميز فيها بميزة نسبية - من الدخول إلى الأسواق العالمية، ومنافسة السلع الأجنبية الأخرى التي سترتفع أسعارها بمجرد رفع الدعم عنها، لارتفاع التكلفة وارتفاع مستوى معيشة الفلاح الأوروبي والأمريكي.

ب - تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي

ثبت من الإحصاءات، أن الجزائر تعتمد كثيرا على واردات الغذاء من الخارج، إذ وصل حجم الواردات الغذائية سنة 1990 إلى 2.166 مليار دولار، ليرتفع سنة 2003 إلى 2.599 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 20% (5) كما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم (1)

تغير حجم الواردات الغذائية (%) للفترة 1999-2003 (6)

المنتوج	1990	1995	1999	2000	2001	2002	2003
الحبوب	(681)	0.38+	0.45+	+0.34	+0.19	+0.58	+0.46
الحليب	(505)	-0.09	-0.13	-0.16	+0.49	-0.03	+0.18
ومشتقاته	(190)	+0.98	+0.46	+0.19	+0.23	+0.45	+0.80
الزيوت	(199)	+0.68	+0.12	+0.11	+0.50	+0.35	+0.15
والشحوم	(199)	+0.82	+0.61	+0.40	-0.18	-0.19	+0.09
السكر	(102)	+0.81	+0.55	+0.47	+0.32	+0.75	+1.1
قهوة وشاي	(239)						
سلع زراعية أخرى							

تمثل الأرقام بين قوسين حجم الواردات الزراعية بمليون دولار

من الجدول السابق نلاحظ زيادة واردات الحبوب بمعدل 46% وواردات الزيوت والشحوم بمعدل 80% للفترة 2003/1990 لتبين عدم مقدرة الإنتاج الداخلي على تغطية جزء كبير من الاحتياجات الداخلية من هذين المنتوجين، بينما شهدت بقية السلع الغذائية المستوردة تذبذبا مرتبطا بتذبذب الإنتاج الداخلي الزراعي.

وأمام إمكانية زيادة فاتورة الغذاء نتيجة لتخفيض الدول المتقدمة دعم الصادرات الزراعية، يبقى تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق تقديم الدولة لمساعدات وحوافز للإنتاج الزراعي الداخلي في الحدود التي يسمح به اتفاق الزراعة (7). إضافة إلى هامش الربح المتوقع للمزارعين المحليين الذي قد يدفعهم إلى زيادة إنتاجهم والوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع.

ج- استقرار أسعار المنتجات الزراعية.

تبرز أهمية اتفاق الزراعة في كونها من الاتفاقات التي هدفها النهائي المستهلك الذي سيتأثر بالبيع بأسعار مقبولة لسلع جيدة من مختلف الأسواق. هذا، وتمتيز السوق الزراعية في الجزائر بتذبذب في الكميات المعروضة من السلع الزراعية حسب الفصول، وتؤثر هذه الوضعية على أسعار البيع بالارتفاع والانخفاض كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم(2)

تطور متوسط الأسعار الشهرية لبعض المنتجات الزراعية الطازجة(8)

الوحدة دج/ كغ

المنتوج	جانفي - مارس	أفريل - جوان	جويلية - أوت	أكتوبر - ديسمبر
لحم الغنم	498	511	533	734
لحم البقر	453	482	511	570
لحم الدجاج	164	197	209	225
البطاطا	22	21	26	29
الطماطم	44	38	31	46
البصل	30	26	19	22
الثوم	123	106	83	118
فلفل حلو	98	75	51	60
بازلاء	73	37	-	-
برنقال	57	64	69	75
تفاح	104	121	134	130
تمر	114	128	-	-

من تحليل بيانات الجدول السابق يتبين مقدار الانحراف الحادث في أسعار المنتجات الزراعية، والذي يدل على عدم استقرار أسعار بيع المنتجات الزراعية، وماله من تأثير سلبي على دخل المستهلك فإذا أخذنا على سبيل المثال السلعة الزراعية الأكثر استهلاكاً، والمتمثلة في البطاطا نجد أن مقدار التغير بين شهري جانفي ونوفمبر بلغ 74%، مما يدل على أن التغير الحادث في الأسعار مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغير في الكمية

المعروضة من السلع الزراعية. من هنا يمكن أن تساهم تحرير التجارة الزراعية في زيادة الكمية المعروضة في الأسواق الجزائرية، واستقرار أسعارها على مدار السنة.

3- إتفاق الزراعة : الآثار السلبية

بالرغم من الآثار الإيجابية المتوقعة من اتفاقية أورغواي في جانب الزراعة، إلا أن هناك بعض الآثار السلبية المتوقعة لهذه الاتفاقية، خاصة إذا علمنا أن معظم الدول السائرة في طريق النمو مستوردة ومصدرة في نفس الوقت للسلع الزراعية. هذا، وتعد الجزائر من بين الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات الزراعية لتلبية احتياجات السكان من الغذاء، إذ يبين الجدول التالي العجز المستمر، وسيتزايد هذا العجز مع الزيادة المتوقعة في أسعار السلع الزراعية المستوردة.

جدول رقم(3)

الميزان التجاري الزراعي (9)

الوحدة مليون دولار

السنوات	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	العجز في الميزان التجاري
1999	105	2144	2039
2000	111	2178	2067
2001	151	2198	2047
2002	126	2506	2380
2003	134	2601	2567

يتبين من الجدول أن استيراد المنتجات الزراعية عرف زيادة خلال الفترة الممتدة من 2002-2003 بمعدل 4% و 12% خلال الفترة من 1999-2003، وبالرغم من زيادة الصادرات الزراعية بنسبة 27% ولنفس الفترة، إلا أن الفرق الشاسع بين حجم واردات وصادرات السلع الزراعية يجعل من نسبة التغطية للواردات بالصادرات ضعيفا جدا ويقدر بنسبة 5.4% خلال الفترة 1999-2003.

من هنا يمكن القول أنه من المتوقع أن ترتفع قيمة الواردات وكمية الاستيراد نتيجة لزيادة عدد السكان وعدم مسايرة نمو الزراعة للزيادة السكانية.

وبالنسبة لافتراض مقدرة المنتجات الزراعية للجزائر على منافسة السلع الأخرى سعريا في الأسواق العالمية، فسوف يسقط أمام عناصر الواقع الفعلي التالية:

1- إن الفائض الزراعي القابل للتصدير في الجزائر محدودا جدا، وفي معظمه ليس من السلع الغذائية الرئيسية كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (4)

تطور أهم الصادرات السلعية الزراعية (10)

الوحدة مليون دولار

البيان	1990	1995	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الصادرات	42	90	105	111	151	121	134
التمور	17	75	15	14	10	16	16
الجلود	-	-	7	12	24	23	19
الاسمدة	-	-	6	16	45	18	42
الكيميائية	25	15	77	69	72	64	0
سلع زراعية أخرى							

وفيما يخص التمور التي تمثل أهم الصادرات الزراعية للجزائر، فإنه بالرغم من انخفاض الكميات المصدرة منها، فإن القيمة المعبر عنها بالدولار سجلت زيادة سنة 2003 مقارنة بسنة 2002 كذلك خلال الفترة 1999-2003 ويرجع ذلك لارتفاع أسعارها على المستوى العالمي.

وفيما يخص صادرات الجلود فبعد أن عرفت اتجاها نحو الزيادة خلال الفترة 2002-2003 إلا أن مقارنة صادرات 2003 بصادرات 2002 تبين انخفاض الكمية المصدرة من هذا المنتج.

بينما عرفت صادرات الأسمدة الكيماوية زيادة معتبرة خلال الفترة 1999-2003 كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (5)

تغير (%) القيمة والكمية للسلع الزراعية الأساسية المصدرة (11)

التغير (%) في الكمية		التغير (%) في القيمة		المنتوج
-2003/99	-2002	-2003/99	2003-2002	الجلود التمور الأسمدة الكيماوية
03	2003	2003		
24.6	-11.1	11.2	-14.9	
1.1	-7.5	12	0.1	
35	67	64.3	132.4	

وعند مقارنة صادرات المحروقات بالصادرات خارج المحروقات نجد أن المحروقات احتلت مركز الصدارة إذ انتقلت من 95% سنة 1997 إلى 97% سنة 2003 (12)، بينما انخفضت الصادرات خارج المحروقات بنسبة 14% خلال نفس الفترة، لتؤكد أن الصادرات خارج المحروقات عرفت ركودا، وتظهر أن السياسات المتبعة في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات لم تسمح ببلوغ الأهداف المنتظرة (13).

2- يحتاج الإنتاج الزراعي إلى مدخلات أو مستلزمات إنتاج أو سلع وسيطة، معظمها غير متوفر محليا. وتضطر الجزائر إلى استيرادها، مما يزيد من تكلفة الإنتاج الزراعي (14)، ومعنى ذلك أن عناصر الإنتاج الأخرى، بخلاف الأيدي العاملة يمكن أن تكون أكثر تكلفة في الجزائر عنها في البلدان المتقدمة.

3- يتحقق عنصر الجودة بدرجة أكبر في البلدان المتقدمة نظرا لتسارع التقدم العلمي والتكنولوجي بها، بدرجات كبيرة يصعب على الدول السائرة في طريق النمو ومنها الجزائر ملاحقته (15)، ومن ثم يكاد يكون من الصعب منافستها في الأسواق العالمية.

4- الخاتمة : الحلول الممكنة.

أوضحت الدراسة أن التجارة الزراعية جزءا لا يتجزأ من النظام العالمي، الذي يخضع لمبادئ الاعتماد المتبادل، التي تؤدي إلى تعظيم الرفاهية والتعاون بين الدول،

ومبادئ السيادة التي تشجع على الحماية والقيود. ومن هنا فإن اتفاق الزراعة الذي تم الوصول إليه من خلال جولة أورغواي، ألزم الدول المتقدمة على تخفيض دعمها للقطاع الزراعي بنسب تختلف عنها بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو، كما حدد الامتيازات المقدمة لهذه الدول لمساعدتها على الوصول إلى تحرير تجارتها في مجال الإنتاج الزراعي.

وقد ركزت الدراسة على تحليل الإيجابيات التي تجنيها الجزائر - باعتبارها جزءا من الدول السائرة في طريق النمو - والسلبيات التي تتحملها من خلال انضمامها إلى اتفاقية تحرير التجارة الزراعية. ليتم إثر ذلك عرض التوجيهات والحلول الممكنة التي تجعل الزراعة في الجزائر تحقق دورها في الوصول إلى أكبر قدر من الإنتاج والتي - حسب رأينا - تتمثل في إتباع إستراتيجية للتنمية الزراعية تهدف إلى تحقيق ما يلي :

أ-زيادة إنتاجية الأرض الزراعية.

استطاعت الجزائر في السنوات الأخيرة الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج البطاطا واللحوم البيضاء والفاكهة والخضار (16) إلا أنها رغم ذلك تبقى لحد الآن من أكبر مستوردي الحبوب وخاصة القمح، وهذا يجعلنا ندفع أكبر ثمننا لما نستورده لسد الفجوة الغذائية بين الإنتاج المحلي والاستهلاك، ففي سنة 1999 مثل استيراد الحبوب 32% من إجمالي واردات الجزائر ليرتفع سنة 2003 إلى 34% (17).

وقد بينت الإحصاءات أن المساحة المخصصة للحبوب انخفضت بنسبة 4.5% سنة 2003 عن سنة 1985، ورغم ذلك فإن الإنتاج ارتفع بمعدل 46% لنفس الفترة، لتدل على أن إدخال السلالات عالية الجودة رفع من مردودية الحبوب من 9 قنطار للهكتار سنة 1985 إلى 14.7 قنطار للهكتار سنة 2003.

من هنا، يكون الاستمرار في الاهتمام بالتركيب المحصولي للقمح، والتوسع في استغلال الأراضي المستريحة لزراعة القمح، وقيام الإرشاد الزراعي بدور أكثر فاعلية في نقل البحوث الزراعية إلى المزارعين، كل هذا، قد يساعد الجزائر على خفض وارداتها من الحبوب، والوصول مستقبلا إلى الاكتفاء الذاتي من هذا المنتج.

ب - تبني إستراتيجية واضحة للتصدير.

يجب العمل على إيجاد إستراتيجية للصادرات الزراعية، متضمنة أهداف التصدير بحيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج من أهم المحاصيل التصديرية التقليدية كالتوم والفين، وتطوير الإنتاج من المحاصيل غير التقليدية كالبرتقال والليمون والبطاطا.

ج - نشر الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة.

إن تطوير القطاع الزراعي وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية والصغيرة القائمة على أسس تعاونية، من الممكن أن يفتح مجالات واسعة للعمل، كما تؤدي المشاريع الزراعية إلى زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي واستمرار عرض السلع بما يعمل على ثبات الأسعار وخفض الواردات.

وبما أن الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة تعد وسيلة تنمية هامة - خاصة في المناطق الريفية - لإمكانية مشاركتها في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة خاصة في التشغيل، التخفيف من الحراك المهني، وبذلك العمل على استقرار السكان. (18) فبإمكانها المساهمة في إعادة انتشار اليد العاملة على المستوى الوطني، وتخفيف الضغط السكاني على المدن، من خلال إحداث هجرة معاكسة من المدينة إلى الريف.

د - دعم القطاع الزراعي.

يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، لكونه يساهم بنسبة 12% في الإنتاج الداخلي الخام، ويوظف 21% من اليد العاملة النشطة. وبالرغم من ذلك، نجد أن الجزائر تعد من البلدان التي لا تقدم دعما كبيرا لقطاعها الزراعي والذي يقدر بنسبة 4.5% من قيمة الإنتاج الزراعي (19). وفي هذا المجال، فإن الدعم المقدم من خلال برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والذي خصص 80% من مصادره لدعم الاستثمار الفلاحي، يسمح بتوسيع المساحة الصالحة للزراعة بقيمة قدرها 419000 هكتار، منها 210000 هكتار مساحة مسقية، وقد تطلب إنجاز مختلف هذه البرامج تخصيص واستهلاك غلاف مالي قدره 164 مليار دج

سنة 2004 (20)، سمح بتحسين نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج المحلي للعديد من السلع الزراعية.

الهوامش :

1- حمدي عبد العظيم : الجات والتحديات، الطبعة الثانية، جمهورية مصر العربية سنة 1996 ص 27.

2- Jacques blanchet ; Alain Revel : l' agriculture européenne face aux enjeux internationaux ; édition economica pari 1999 pp 32- 33 .

3- لمزيد من الإطلاع ارجع إلى : هشام يوسف، أولويات الدول النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، الاسكوا بيت الأمم المتحدة، بيروت 2003 ص 13.

4- لمزيد من الإطلاع ارجع إلى : رمضان باطوري، تحليل العوامل المؤثرة في تحرير التجارة العالمية للزراعة والنسيج وحساسية الاقتصاديات العربية لذلك، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة بأجي مختار عناية 2004 ص ص 119-121.

5 - مثلت الواردات الغذائية للجزائر سنة 1990 (14%) من إجمالي الواردات الغذائية للبلدان العربية والبالغة 15.5 مليار دولار. ارجع إلى: بيانات الجهاز المركزي للتنمية العامة والإحصاء القاهرة.

6 - أخذت البيانات الأصلية من :

De 1990- 1999 l' agriculture par les chiffres ministère de l' agriculture ; juillet 2000 .

De 2000-2003 : ministère de l'agriculture www.minagri.com .

7 - أدت سياسة تحرير الأسعار في الجزائر إلى إحداث تغييرات هيكلية في الإنتاج الزراعي، تمثلت في التوسع في إنتاج المحاصيل الزراعية.

8- أخذت المعطيات الأصلية من الموقع الإلكتروني المذكور سابقا.

9- أخذت المعطيات الأصلية من نفس المرجع السابق.

10 - أخذت المعطيات من نفس الموقع الإلكتروني المذكور سابقا، بالإضافة إلى :

L'agriculture par les chiffre juillet 2000.

11 - نفس الموقع الإلكتروني السابق.

12 - مجلة إحصائيات، الديوان الوطني للإحصاءات عدد 13، 15، 16.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الدورة الرابعة نوفمبر 2004

13- نشير هنا إلى أن إيران والسعودية اللتان تعتمدان على صادرات المحروقات مثل الجزائر حقتا 25% و 15% على التوالي من صادراتها خارج المحروقات سنة 2003 إلا أن الجزائر لم تحقق سوى 2.79% لنفس السنة.
ارجع إلى: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي السداسي الثاني جوان 2004 ص 86.

14 - تتمثل في البذور والجرارات والحصادات ومبيدات الأعشاب الضارة.

15 - أدى استخدام الهندسة الوراثية إلى استنباط أنواع جديدة من البذور عالية الجودة والمحصول واستخدام وسائل جديدة للري مع تطوير صناعة الأسمدة، في زيادة كمية ونوعية الإنتاج الزراعي.

16 - نفس الموقع الإلكتروني المذكور سابقا.

17 - نفس الموقع الإلكتروني السابق.

18 - كمال رواينية : توطين الصناعات الزراعية واستقرار اليد العاملة في الريف الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة سنة 1990 ص 1.

19-Algérie profil du secteur agro-alimentaire aperçu statistique
الموقع

Ats. Agr. Ca / stats / algeria a e. htm

20-Négociation de l'Algérie avec l'o.m.c

الموقع www.minagri.com